

المرفق الثاني

إعلان القدس

مشروع ميثاق حركة الحقوق السكنية الفلسطينية

٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥

إعلان

حركة الحقوق السكنية الفلسطينية تحالف يضم منظمات غير حكومية ومجموعات مجتمعية وجهات نشطة ملتزمة بتعزيز الحقوق السكنية لكافة الفلسطينيين. ونفهم هذا على أنه يعني حق كل امرأة وطفل في مكان يعيش فيه في أمن وكرامة.

نحن نؤكد أن السكن حق أساسي من حقوق الإنسان وأن السكن الملائم لا غنى عنه لحرية وكرامة ومساواة وأمن الأشخاص والأسر والمجتمعات المحلية.

ونشدد على العلاقة التي لا انفصام لها بين الحق في سكن ملائم والحق في الحياة، والحق في كسب العيش والحق في مستوى معيشي ملائم.

ونؤكد أن الفلسطينيين، شأنهم شأن كافة الشعوب، لهم حق في السكن الملائم بما في ذلك الحق في المشاركة النشطة في جميع ما يتخذ من القرارات في العملية الهادفة إلى إعمال هذا الحق لكافة الفلسطينيين.

وإذ نسلم بأن حركة التحرير الوطنية للشعب الفلسطيني واعية بالتطلع والنضال من أجل وطن يكون مكاناً لأمن وسلامة وكرامة الأسرة الفلسطينية، نناشد الشعب الفلسطيني الانضمام إلينا في كفالة كون سياستنا الإسكانية تصلح كحجر زاوية في الجهود الرامية إلى بناء أمتنا.

ونؤكد وجوب إبلاء الأولوية لجميع الفلسطينيين الذين فقدوا ديارهم وفي طليعتهم اللاجئين الفلسطينيين العائدون إلى وطنهم ولأولئك الذين فقدوا ديارهم بسبب عمليات الهدم والإخلاء القسري وغير ذلك من ضروب نزع الملكية نتيجة لسياسات الإحتلال الاسرائيلي، ولجميع الفلسطينيين الذين عانوا من عدم ملائمة السكن وظروف إنعدام المأوى.

ونلتزم بكفالة أن تدار الموارد السكنية والخدمات المجتمعية إدارة مقسطة وفعالة من أجل حماية وتعزيز الأعمال التدريجي واليومي لحقنا في تقرير المصير.

ونلتزم ببذل جهود خاصة وإبداء ما يلزم من تعاون لتخطيط وبناء وصيانة وترميم مواردنا السكنية لتأمين السكن الملائم والتنمية المستدامة لمجتمعاتنا المحلية بالنسبة لكافة الفلسطينيين.

ونعتبر القدس عاصمة لنا ومركزا لحياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية. ونحن ملتزمون بضمان أن يتاح لجميع الفلسطينيين سبيل الوصول الحر والمفتوح إلى القدس، وملتزم بالإضافة إلى ذلك بتعزيز الحقوق السكنية للفلسطينيين في القدس وفقا لمبادئ هذا الميثاق. وتحقيقا لهذه الغاية وتسليما منا بالتهديدات التي تحف بعاصمتنا وبحقوق الفلسطينيين في مكان للعيش في أمان وسلامة في القدس أطلقنا حملة للحقوق السكنية في القدس.

ونعتبر أن مبادئ ومسؤوليات هذا الميثاق تهم الفلسطينيين كافة، رجالا ونساء، في جميع أنحاء البلد وفي المهجر وفي جميع قطاعات مجتمعا وعلى جميع المستويات ابتداء بالمستوى الفردي والمجتمع المحلي إلى المستوى الوطني. وحركة الحقوق السكنية تسعى لربط وتوحيد أنشطتها مع المجموعات المماثلة الملتزمة بمبادئ هذا الميثاق في المنفى وخاصة في لبنان التي يواجه الفلسطينيون فيها التهديد بتهجير جديد حيث إن خطط إعادة بناء بيروت زاحفة على المخيمات القائمة.

ونعتبر هذه المبادئ والمسؤوليات ملزمة للسلطة الفلسطينية وللحكومة الاسرائيلية بوصفها القوة المحتلة ولشركائنا الدوليين الذين يظنون بالتزاماتهم الدولية بتقديم الدعم والمساعدة لنا من أجل تحقيق مقاصدنا الوطنية.

ونسترعي انتباه هذه الحكومات جميعها إلى ما هي ملزمة به من واجبات إحترام وحماية الحق في سكن ملائم وفي مواصلة تحسين الظروف المعيشية على النحو المجسد في المادة ١١(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونعدّ أنفسنا جزءا من الحركة العالمية للجهود الشعبية التي تبذل من طرف النساء والرجال والأطفال نضالا في سبيل مكان للعيش في أمن وكرامة. ونستوحي من هذه الجهود ونتصرف بالتضامن معها.

ونحن ملتزمون بإعمال وحماية وتعزيز كافة حقوق الإنسان - سواء منها الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - غير القابلة للتصرف والمترابطة والتي لا تقبل التجزئة - لكافة البشر الأحرار والمتساوون في الكرامة دون استبعاد أو تمييز ضد أحد. ونحترم ونعزز هذه المبادئ في كل ما نضطلع به من تدابير وبرامج.

خطة عمل

تتمحور خطة عمل حركة الحقوق السكنية الفلسطينية حول مبادئ أربعة هي:

- ١- ضمان سبيل الحصول على سكن ملائم لجميع الفلسطينيين دون تمييز وفي ظل المساواة التامة.
- ٢- تمكين كافة الفلسطينيين عن طريق تعزيز العمليات الديمقراطية التي تمكن كافة الأشخاص، وخاصة منهم النساء، من المشاركة مشاركة تامة ونشطة فيما يتخذ من القرارات التي تمس سكنهم ومجتمعهم المحلي.

٣- السعي لتحقيق تنمية مستدامة يعتبر فيها السكن الملائم حقاً أساسياً يُستند إليه في تصميم الخدمات المجتمعية والبرامج الانمائية المتكاملة باستخدام الموارد البشرية والمادية المحلية.

٤- تمكين كافة الفلسطينيين من أن يمسكوا فعلاً بزمام السكن والمشاريع المجتمعية عن طريق التعليم والتدريب وعن طريق توفير الدعم المالي الملائم وغيره من الموارد اللازمة لإعمال حقوقهم السكنية.

١- يتطلب ضمان سبيل حصول كافة الفلسطينيين على السكن الملائم تضامناً مستداماً واهتماماً متضافراً يشمل التدابير التصحيحية والترميمية عند اللزوم ضماناً لأن يتمتع جميع الفلسطينيين دون تمييز وفي ظل مساواة تامة بالحقوق السبعة التالية المعترف بها دولياً وهي:

ضمان الحياة لكل شخص، مستأجراً كان أو مالكا، بما في ذلك الحماية القانونية من الإخلاء التعسفي والمضايقة وغير ذلك من التهديدات الموجهة لأمن وسلام وكرامة الأسرة المعيشية.

الحصول المستدام على الخدمات والمواد والمرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والغذاء.

السكن لقاء تكلفة محتملة مع توفير الإعانات السكنية والحماية لكفالة كون التكاليف المالية المترتبة على السكن لا تهدد أو تعرض للخطر سداد الاحتياجات الأساسية الأخرى.

السكن المعقول مع ما يلائم من حيز وحماية من العناصر التي تهدد الصحة أو الأمان أو غيرها.

سبيل الحصول الكامل والمستدام على السكن الملائم والموارد السكنية بما في ذلك الحق في قطعة أرض بالنسبة لكل شخص مع إيلاء الأولوية لأولئك الذين فقدوا ديارهم إثر تدميرها أو إخلائهم منها قسراً أو انتزاعها منهم أو غير ذلك من الوسائل وأولئك الذين يواجهون حاجات سكنية خاصة لا سيما الأطفال والشيوخ والمعوقون.

السكن الذي يقع في مكان مأمون وصحي مع احترام البيئة والذي يكون قريباً من الخدمات التي يوفرها المجتمع المحلي وأماكن العبادة والعمل وفرص تحقيق الدخل ومرافق الرعاية الصحية والمدارس ومراكز العناية بالأطفال ومراكز الترفيه والمنتزهات.

المساكن والمجتمعات المحلية التي تصمم وتبنى وتدار وفقاً للثقافة والقيم الفلسطينية صيانة لهويتنا الثقافية ولمهاراتنا حفاظاً على تراثنا الوطني ولتقوية حسّنا بالانتماء إلى مكان هو من الأهمية بمكان بالنسبة لبقائنا كشعب.

إن الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال كلاجئين وفي المنفى قد حرم من هذه الحقوق الأساسية عن طريق سياسات الاحتلال الاسرائيلية المتمثلة في انتزاع الأراضي وتدمير البيوت وتدمير الممتلكات والإخلاء القسري والحرمان من الإقامة والمواطنة والفصل بين الأسر وتحديد المناطق والتخطيط المتسمين بالتمييز وغيرها من سياسات نزع الملكية والتجريد من الحقوق.

لذلك فإن أول خطوة أساسية لضمان سبيل الحصول على السكن الملائم تتمثل في معالجة مخلفات الإحتلال وذلك عن طريق وضع استراتيجيات تستهدف إعادة الحقوق في الأرض والتعويض عمّا هدم أو صودر من ممتلكات وعكس مسار التخطيط التمييزي ولمّ شمل الأسر وإعادة بناء المساكن والمجتمعات المحلية مع إيلاء إهتمام خاص لإسكان اللاجئين.

ثانياً ومما له أهمية مساوية وجوب أن يكفل الفلسطينيون العاملون مع السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلالها كون تخطيط وبناء المساكن والمجتمعات المحلية يتمان عن طريق آليات وإجراءات شفافة تقوم على مبادئ الحقوق السكنية.

٢- والتمكين يقتضي شمول كافة التدابير المتعلقة بالسكن والخدمات والمرافق الأساسية لجميع السكان، خاصة منهم النساء، فيما يخص بالتوجه وإتخاذ القرارات الرئيسية. وهذا يعني ما يلي:

ضمان ممارسة الحقوق الأساسية المدنية والسياسية بما في ذلك الحق في الإعلام وحرية التنقل والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

كفالة ألا يتخذ أي قرار مهم يتعلق بالسياسة والتخطيط والتنفيذ والإدارة في مجال السكن دون مشاركة السكان المعنيين عن طريق هيئات استشارية وخاصة مشاركة المرأة التي هي المسؤولة الأولى عن ادارة الأسرة المعيشية والعناية بالبيت والانتفاع بالخدمات المجتمعية بالنسبة للأسرة.

تعزيز قوة المجتمع المحلي الأساسي ومشاركة المرأة، بصفتها هذه لتساهم في تصميم وتنفيذ مشاريع السكن وإدارتها.

هيكله الشراكة بين الجهات الدولية المانحة وتوفير الدعم التقني ليكون المبادرون الحقيقيون بتصميم السكن وتنمية المجتمع المحلي هم الجماعات الفلسطينية نفسها.

٣- والتنمية المستدامة تقتضي إدماج السكن في نهج عالمي لتوخي التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذا يعني:

اعتبار السكن الملائم حقاً أساسياً يحوم حوله تصميم البرامج الإنمائية المتكاملة للصحة والعناية الصحية وإدارة النفايات والحفاظ على البيئة والتعليم والأنشطة الاقتصادية ومرافق المجتمع المحلي والمخصصة للترفيه.

تصميم التدابير للحفاظ على السكن الحالي وتجديده وترميمه مع العناية بوجه خاص بحماية وإنعاش الفن العمراني الذي يعبر عن تراثنا وثقافتنا - مع إنشاء سكن جديد يفترض أنه ملائم وميسر ويفي بمقومات الحقوق السكنية الأخرى جميعها.

التشديد في جميع مشاريع التنمية السكنية والمجتمعية على استخدام الموارد المحلية المتوفرة من حيث الخبرة والعمالة والتجهيزات والتكنولوجيا بغية الإسهام في وقت واحد للعمالة الكاملة للشعب الفلسطيني والتنمية الاقتصادية للبلد.

تعزيز التعاون الإقليمي داخل فلسطين وعلى صعيد العالم العربي من أجل تعزيز هويتنا الاجتماعية والثقافية كشعب.

٤- تمكين الفلسطينيين من أن يمسكوا فعلا بزمام السكن والمشاريع المجتمعية يقتضي التعليم والتدريب والدعم المالي وغير ذلك من الموارد.

إن المشاريع السكنية التي تستهدف ببساطة توفير الحلول التقنية والمادية لا يمكن في حد ذاتها أن تنشئ وتديم البيوت والمجتمعات المحلية الحية. ولذلك يجب أن تنطوي جميع المشاريع والبرامج السكنية على تدابير لتمكين الرجال والنساء على قدم من المساواة من أن يمسكوا فعلا بزمام المشاريع السكنية والمجتمعية بكافة جوانبها مع توخي نهج المشاركة والاعتماد على المهارات والموارد المحلية. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء أولوية عالية لبعض البرامج ومنها ما يلي:

التدريب على الصيانة المنزلية وعمليات التجديد مع إتاحة سبيل الحصول الكامل وفي ظل المساواة على ما يلزم من موارد.

برامج الإدارة المجتمعية التي تيسر المشاركة التامة والتمثيلية عن طريق الهياكل والاجراءات الديمقراطية.

التدريب البيئي والشامل المرتكز على المجتمع المحلي فيما يخص الصحة العامة وشروط الاصحاح والمرافق الصحية وإدارة النفايات والخدمات المقدمة للمجتمع المحلي والحماية البيئية.

التدريب على الإلمام بالنواحي القانونية وخاصة حقوق الملاك وملكية الأرض والممتلكات.

الدعم المالي من أجل مشاريع العون الذاتي مع توفير ما يلزم من أجل الحصول على الإئتمان بشكل مقسط وفي ظل المساواة.

التعاون والدعم الدوليان من أجل الوفاء بالأولويات التي يحددها المجتمع المحلي ومن أجل مساندة نهج المشاركة.

حواشي تتعلق بالمصادر

مبادئ هذا الميثاق تركز على الاعتراف بالحق في السكن الملائم المجسد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (٢٥-١) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات وإعلانات دولية أخرى يبلغ عددها العشرة. كما يعتمد هذا الميثاق على ما هو وارد من حقوق وواجبات الدول فيما يتعلق بالحق في سكن ملائم في التعليق رقم ٤ (١٩٩١) الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويعتمد كذلك على القرارات التي اعتمدها والخطوات المحددة الأخرى التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في سبيل تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وننوه بوجه خاص بتقارير المقرر الخاص المتعلقة بالحق في سكن ملائم الذي قام في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بزيارة هذا المكان تلبية لدعوة منا. بالإضافة إلى هذه التطورات الدولية، استلهمنا من عمل الحركات الشعبية المنادية بالحق في سكن ملائم ونخص بالذكر منها لائحة الحقوق السكنية للحملة الوطنية من أجل الحقوق السكنية في الهند وأعمال الإئتلاف الدولي من أجل الموئل والمنظمات غير الحكومية الأعضاء فيه. وللإطلاع على معلومات أساسية فيما يتعلق بالمصادر القانونية ومضامين حق الإنسان في سكن ملائم انظر صحيفة وقائع حقوق الإنسان رقم ٢١ التي نشرها مركز حقوق الإنسان (١٩٩٤).